

المناضل لحول حسين ودوره في أزمة الحركة الوطنية الجزائرية فيما بين 1950 و1954

أ.ة.صوفي زمرة

جامعة أحمد بن بلّة 1-وهران

تمهيد

لقد كان لحول حسين من الشخصيات البارزة في الحركة الوطنية الجزائرية، والرجل الثاني في حزب الشعب الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1937-1954، وبرزت قوته مع انتهاء الحرب العالمية الثانية، حيث أصبح الأمين العام لحركة انتصار الحريات الديمقراطية سنة 1946، وكلف بعلة مهام أثبت جدارتها في حلها مثل الأزمة البربرية سنة 1949، والحفاظ على وحدة الحزب، إلا أن الظروف الداخلية والدولية أسهمت في أزمة داخل الحزب، وكان للحول دور بارز فيها. فما هي جذور هذه الأزمة الحزبية، وما هو دور لحول فيها؟

تعود جذور أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية إلى الاجتماع الذي عقدته اللجنة المركزية بعين الأربعاء في مارس 1950 بمزرعة يملكها مناضل يدعى مصطفى صحراوي، وكان الاجتماع برئاسة لحول حسين وجماعته المتكونة من: سيدي علي عبد الحميد، وبين يوسف بن خدة، وسعيد عمراني، ومحمد بن مهل، وعمار بوجريدة، وأحمد بودة، وعبد الرازق فيلاي، وصالح معيزة، ومحمد ممشاوي، وسويح الهواري، ومحمد يزيد، وزين الدين منجي، ومولاي مرياح، ومعيزة صالح وغيرهم، وكان الهدف من الاجتماع مناقشة

الكيفية التي بها يعاد تنظيم الحزب وتوحيد الصفوف حيث شهد الحزب ولأول مرة نظاما لم يعهده من قبل، إذ قسمت الأعمال المفروض مناقشتها على مجموعات قامت بدراستها بكل إمعان وموضوعية، وفي ظل هذه الظروف ظن مصالي بأنه سيتحصل على كامل الصلاحيات لرئاسة الحزب مدى الحياة، وضمائه لحق سحب السلطة من اللجنة المركزية في الوقت الذي يريده¹.

ونظرا لسوء التفاهم الحاصل بين مصالي وبين المجتمعين كشوقي مصطفى وشتوف، انسحب العديد من أعضاء الحزب من الاجتماع، وأقروا وعلى رأسهم لحول رفض منح مصالي رئاسة الحزب مدى الحياة ومنعه من كامل الصلاحيات التي كان يتمتع بها والمتمثلة في المشورة الكاملة من طرف أعضاء الحزب لأدنى تحرك مهما كان نوعه، ثم إن الظروف تلزم الحركة الوطنية توحيد القرارات الجماعية².

وهذا القرار لم يعجب مصالي الحاج على الإطلاق فأبدى تخوفه الكبير بما اسماه باللجنة الثلاثية المتكونة من "لحول، سيدي على، وكيوان" العاملين عند جاك شوفاليي "jacques chevalier" رئيس بلدية الجزائر العاصمة كنواب، هذا الأخير الذي أراد أن يكسب ثقة هذا الثلاثي فقال "لا بد علينا أن نفهم وضعنا بالجزائر، ونحاول التقارب بين الجماعتين الفرنسية والجزائرية، ولا لا بد أن نقوم بذلك قبل فوات الأوان، وإلا سنحكم على أعمالنا بالإعدام³ وقد زاد هذا في التقارب بين جاك شوفاليي وجماعة لحول من توتر مصالي الحاج

¹ - A, W, O BP 201

² - Benyoucef Ben Khedda, Les Origines Du premier Novembre 1954, éd, Dahlab, 1989. p 190.

³ - A, W, O, BP 201 Ahmed Mahsas Le Mouvement Révolutionnaire En Algérie En Algérie De La Première Guerre Mondiale à 1954, édition Barkat, Alger 1990, p290. Et Yves Courrière, Les Fils De La Toussaint, éd, Ar thème Fayard, 1968, p70.

وخوفه على مستقبل الحزب، وخشي أن ينسى لحول وجماعته الهدف الذي يكافحون لأجله، وخاصة أن مصالي لم يكن دائم الاستقرار بالجزائر إذ كان بين النفي والسجن، وهذا ما جعله يشك في أقرب الناس إليه وهو لحول حسين¹، مما اضطره إلى تعيين بن يوسف بن خدة أميناً عاماً جديداً على رأس اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية في جويلية 1951، لكن هذا الأخير رفض أبداً هذا التعيين قائلاً: "إنني لم أرد أن أكون أبداً سكرتيراً في مكان لحول، لأنني أقدره أشد التقدير، وإنني لن أستطيع أن أكون خلفاً له، فإن له تجارباً ليست لي، وحنكة سياسية لا يملكها أحداً غيره، إضافة إلى دهائه وماضيه ومسيرته السياسية الكبيرة، وهو يملك مؤهلات خطابية لا أملكها وتأثيرات سريعة على مستمعيه²."

وعقب هذه الأوضاع شافر مصالي الحاج إلى المشرق العربي في سبتمبر 1951، ووصل مصر والتقى بعبد الكريم الخطابي، كما زار الجامعة العربية. وفي طريقه قام بأداء مناسك الحج، ثم عاد إلى الجزائر في يناير 1952. وحينما أحس بسيطرة لحول وجماعته على الساحة السياسية نظم جولته عبر المدن الجزائرية لمحاولة إعادة الحزب إلى رئاسته من جديد فبدأ ببوزريعة، ثم انتقل إلى الشرق الجزائري، ثم اتجه إلى البليدة، والشلف في شهر ماي، ولأجل هذا تدخلت الشرطة الفرنسية لمنع المتظاهرين من لقاء مصالي حتى تشابك الطرفان، مما أدى إلى وفاة اثنين من الجزائريين، وفورا نقل مصالي الحاج بطائرة عسكرية إلى نيور بفرنسا للإقامة الجبرية³.

¹ - Chevalier Jacques Nous Algérien, éd, Calmann Levy, 1958, p115.

² - A, W, O, PB 200.

³ - Ben yousef Ben Khedda Les Origines Du Premier Novembre, Op.cit., p195

علما أن قبل كل هذا قد التقى مصالي بلحول وعرض عليه هذا الأخير عقد مؤتمر جديد للحزب، لكنه رفض. وظلت الأوضاع على هذه الحالة إلى غاية سنة 1953.

مؤتمر أفريل 1953

بعد المحاولات العديدة التي قام بها لحول للتوفيق مع مصالي الحاج، إلا أن رفض هذا الأخير لرأي الجماعة، وتشبته برأيه في زعامة الحزب حال دون ذلك، كما امتنع عن دراسة مستجدات الساحة الدولية وتأثيراتها على سير الحزب. مما اضطر لحول وجماعته للاجتماع، واقتراح ضرورة عقد مؤتمر آخر لدراسة أهم القضايا الحادثة منذ ست سنوات كآخر سنة لاجتماع الحزب، وأرسل إلى مصالي الذي كان بنيور دعوة لحضور المؤتمر، غير أنه اكتفى بإرسال رسالة عن طريق مولاي مرياح.¹

وفي بداية المؤتمر ألقى أحمد مزغنة خطاب الافتتاح، واستعرض فيه كفاح مناضلي الحزب ومسيرته منذ انتخابات نوفمبر 1946 التي اعتبرها دفعا قويا للشعب الجزائري نحو الأمام، كما فضح السياسة الاستعمارية، كما أنه أشار إلى ما واجهه الحزب من معاناة وقمع، من طرف الاستعمار الفرنسي خاصة، وواصل محلا من هذا لحالة الحزب حتى سنة 1950، وحل المنظمة الخاصة واعتقال العديد من ممثليها كما التزم مزغنة بقراءة الرسالة التي أرسلها مصالي إلى المؤتمرين والتي جاء فيها: إنني أتأسف لكوني لست معكم، وأشكركم، لكن رسالتي حاضرة بدلا عني، إنني سأحدث بعجلة عن الفترة ما بين 1947-1953 محملا إياكم المسؤولية كاملة، للبحث بجدية في القضايا الهامة، ثم إنني أحثكم أيضا على مناقشة أعمال الحزب وخلاياه بفرنسا

¹ -A, W, O Bp 201 Et .Nation Algérienne 10 Septembre 1954, N° 2.

وببلجيكا، ولا تنسوا أن نصف مليون عامل حملوا الحزب على عاتقهم
لعدة سنين، ولا تنسوا أبدا قانون رقم 80 الظالم الذي كان سلاحا
بيد الاستعمار، الذي كانت تستعمله متى تشاء وعلى من تشاء. إن
فرنسا أصبحت حليفة أمريكا وقد استفادت من مساعداتها، فعلينا
الاتكال على أنفسنا، وأن نحرص من جر حزينا للانضمام لأحد
المعسكرين فنصبح طعما صائغا بيدهم... عودوا الشعب على حماية
حزبه، والعمل على إبقائه قويا ومنظما¹.

ثم جاء دور لحول حسين فأخذ الكلمة وحي المجتمعين كالعادة
وأعلن على بداية أشغال المؤتمر محددا أهم المراحل التي ستدرس فيه
على حسب المستويات التالية:
المستوى الإيديولوجي: تكوين دولة جزائرية ديمقراطية شعبية
مستقلة ذات خمس مبادئ نذكر منها:

- الديمقراطية في الحكم "من الشعب وإلى الشعب". - جمهورية
جزائرية - التركيز على أهمية إعادة تنظيم عسكري بدلا من المنظمة
السرية²

وقام المجتمعون بانتخاب لجنة تتكلف بتعيين لجنة مركزية
جديدة يتكون أعضاؤها من: (مصالي، لحول، بن خدة، مولاي مبراح،
أحمد مزغنة) وانتخبت هذه اللجنة وضمت الأسماء الآتية:³
سيدي علي عبد الحميد، عيسات أيدير، مصطفى بن بولعيد،
عبد الحكيم بن الشيخ الحسين، بن يوسف بن خدة، محمد بن مهل،
أحمد بولحروف، موسى بولكرونة، مصطفى فروخي، هاشمي حمود، عبد

¹ - A, W, O Bp 201, op.cit., Nation Algérienne.

² - Ben yousef Ben Khedda, Ibid, p346.

³ - A, W, O BP 201, Et Ben Youcef Ben Khedda Op.cit. p225. -L'Algérie Libre, N°86, Samedi
16 Novembre 1953, Les Dirigeants Lourdement Condamnés Par la Cour d'appel D'Alger.

الرحمن خوان، طاهر لعجوزي، الوائشي صالح، صالح معيزة، زين العابدين منجي، جيلالي رقيمي، سويح الهواري، تمام عبد المالك، محمد يزيد، مهري عبد الحميد، أحمد مصالي الحاج، رباح جرمان، مبارك الجيلاني¹..

وبدوره عين بن يوسف بن خدة أمينا عاما للجنة المركزية التي تكونت من: [الحول، خوان، سيدي علي عبد الحميد، فروخي مصطفى]، ووافق أعضاء الحزب على هذه اللجنة.

وكان العمل الفعلي للحول حسين الذي ظل يقود الحزب رغم استقالته من الأمانة العامة فيه، ويشير محمد عباس على لسان لحول ان الاستقالة كانت عن رغبة منه لا تحت ضغوطات².

كما اتفق المجتمعون على وضع خطة عمل منهجية لإعادة تشكيل المنظمة العسكرية من جديد، وعقب المؤتمر سافر بن يوسف بن خدة الأمين العام الجديد للحزب إلى فرنسا لإعلام مصالي بما توصلت إليه اللجنة المركزية من دراسة الأوضاع، وإمكانية تجديد مشروع المنظمة العسكرية. لكن مصالي لم يرد بصورة صريحة على هذا الاقتراح، وحينها عاد بن خدة إلى الجزائر، ليعلن مصالي الحاج بعدها سحب الثقة من اللجنة المركزية المكونة من لحول حسين، وبن خدة، وسيدي علي عبد الحميد، وكلف مولاي مرياح بالتكفل بإعلام اللجنة المركزية.

وفي غضون هذه الأزمة التي كانت على مرأى ومسمع من الإدارة الاستعمارية، منعت الحكومة الفرنسية نشر جريدة « L'Algérie libre » "الجزائر الحرة" من الصدور وخاصة بعد أن كتب لحول مقالا يفضح فيه السياسية التعسفية الاستعمارية تجاه الجزائريين وكبت حرياتهم

¹ - A, W, O BP 201.

² - A, W, O Rapport de Police, bureau de Renseignement, et L'Algérie Libre N°55.1954

وأدان بشدة قانون «Régnier» الظالم الذي تحكم به فرنسا. هذه الأخيرة التي أعطت الأمر لشرطتها بملاحقة بائعي جريدة الجزائر الحرة، ومصادرة جميع النسخ، بحجة أنها تدعم المساس بأمن فرنسا وسيادتها. ليرد لحول بقلمه الشديد اللهجة قائلا: "إن فرنسا تختبئ وراء قناع زائف، هو الحيلولة والمكر" وفي مقالات أخرى شملت عدة مواضيع مهمة مثل: لقاء الأطلسي ونتائجه على الجزائر، وموضوع آخر كان عنوانه ميلاد حزب الشعب، والوحدة المغاربية، وأخيرا المذكرة التي اشترك في كتابتها مع كيوان والتي حدد فيها موقف الجزائريين من الحرب الباردة، وأيضا مطالبته الصريحة باستقلال جميع الشعوب العربية عامة والمغربي من خلال مقالاته.

ونتيجة لهذا كله وبتهمة المساس بأمن فرنسا وسيادتها قامت الشرطة الفرنسية باعتقال كل من لحول، وأحمد مزغنة المسؤول على الجريدة وكيوان عبد الرحمن ومولاي مرياح وألقت بهم في السجن لمدة تجاوزت الشهر. ثم قدمهم للمحاكمة يوم 29 أكتوبر 1953 وفي صف الدفاع عن المتهمين "المحامي الجزائري" عمار بن تومي"، أما في الجانب الفرنسي فكان المحامي "Stibbe"، ومن لندن "Pritt" وهو رئيس الجمعية العالمية للدفاع عن الحقوق الديمقراطية. وامتألت قاعة المحكمة بالمتعاطفين وبممثلي حركة انتصار الحريات الديمقراطية. وقف لحول أمام قاضي المحكمة ليدافع عن نفسه قائلا:

"لست مذنبا أو مجرما حتى يحكم علي القضاء، إنني لم ارتكب جرما يعاقب عليه القانون، إنني دافعت عن حرية الرأي، ومقالي بجريدة الجزائر الحرة ما هو إلا سرد لحقائق تقع على رؤوس الجزائريين وإنني

أحلل ما يعانیه شعبي، وليس قانون رقم 80 الذي فرضتموه علينا إلا ظلما، والحقيقة أننا نحاكم لأننا نمثل حركتنا¹.

وعن موقف لحول يعلق عمار بن تومي محامي حركة الانتصار قائلا:
"استطاع لحول حسين أن يعبر على ما يريده للقاضي في كلمات قصيرة وواضحة، فلم يطل الكلام ولم يمنح للقاضي فرصة لاتهمه²

كما دافع مزغنة ومولاي مرياح عن نفسيهما واحتجا على القاضي معتبرين الجريمة مبتكرة. وكذا عبد الرحمن كيوان كان محاميا يحسن مهمة الدفاع عن نفسه وعن زملائه، خاصة وأن المحامين الذين حضروا للدفاع كانوا أصدقاء له. وقد حاول كل منهم مثل المحامي ستاب Stebb المتعاطف مع قضية ممثلي حركة الانتصار استمالة أعضاء المحكمة لإسقاط الحكم عنهم، إلا أن القاضي الاستعماري حكم بما يلي:

أربعة أشهر سجننا في حق كل من لحول حسين، ومزغنة أحمد مع دفع غرامة مالية تقدر بـ 100.000 فرنك فرنسي. وأربعة أشهر سجن غير نافذة في حق مولاي مرياح مع دفع نفس مقدار الغرامة المالية التي كانت لسابقه، أما عبد الرحمن كيوان، فحكم عليه فقط بدفع الغرامة، وذلك لأنه محامي ودافع عنه زملائه من فرنسا ولندن أمثال "ستب" و"بريت" Pritt. وعن هذا الوضع تعلق جريدة "الجزائر الحرة" بما يلي:

"رغم كل محاولات المتعاطفين والمحامين من لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان، إلا أن الحكومة الفرنسية تجاهلت حق الجزائريين في حرية التعبير والصحافة، ضاربة عرض الحائط كل مبادئ الجمهورية الفرنسية المبنية على أساس الثورة الفرنسية، لأن في نظرها أن لحول،

¹ - Ougouag Abdelkader, Les grands Procès, éd, Dahlab, Alger, 1992, pp 161-168

² - A, W, O BP 201...Mohamed Harbi Les Archives De La Révolution Algérienne, Op.cit. p155.

ومولاي مبراح ومزغنة هم خارجون عن القانون، في حين تضرب هي بكل همجية وظلم الأبرياء الذين يغتالون يوميا باسم الحق الفرنسي.¹

لحول حسين وأزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية:

قبل انعقاد المؤتمر قام لحول حسين بزيارة مصالي الحاج "بنور" Nior إلا أن هذا الأخير رفض استقباله. في حين اجتمعت فيدرالية الحزب بفرنسا يومي 26 و 27 ديسمبر 1953، فرحب أعضاء الفيدرالية بلحول حسين، وبعدها افتتحت أشغال المؤتمر برسالة من مصالي بعث بها مع عابد الذي لم يكن عضوا بل كان مراقبا، وحين أخذ هذا الأخير الكلمة اتهم لحول بسوء التنظيم والعمل نحو تحطيم الحزب، وأن مصالي قد سحب الثقة منه ومن جميع أعضاء اللجنة المركزية، وأنه قد شكل لجنة مركزية جديدة تتكون من أحمد مزغنة، ومولاي مبراح.

ورغم هذه البلبلة إلا أن أشغال المؤتمر تواصلت، وأدرك الحاضرون المشكلة التي حدثت وعم الخبر لدى خلايا الحزب بفرنسا ثم الجزائر، بالرغم من حرص لحول على كتم الخلاف الحاصل بينه وبين مصالي، محاولا حله دون فضحه، خاصة وأن ما قاله عابد كان سبيلا لزرع الشقاق بين الطرفين. وفي هذا الإطار يقول حربي:

"هناك ثلاث أطراف كانت من وراء زرع الفرقة والنزاع بين اللجنة المركزية ومصالي هم مزغنة، ومولاي، وعابد² وكان الأجدر بهؤلاء أن يحافظوا على هدوء الحزب .

عاد لحول حسين خائبا ومزعجا مما حدث بفرنسا، ودعا لتكوين مؤتمر وطني يجمع كل الفئات الجزائرية، كان يهدف من ورائه

¹ - A, W, O BP 198.

² - A, W, O BP 200. Et Claude Collot Et Jean Robert le Mouvement Nationale Algérien, éd, O, P, U Alger 1978, p, 333

الحفاظ على الوحدة. إذ ورد في نص النداء الذي نشرته جريدة الأمة الجزائرية. ما يلي:

نداء للأمة:

"أيها الجزائريون إن كل واحد منا له نصيب من المسؤولية التي تمس مستقبل بلادنا، لقد حان الوقت للتحدث. لن توقفنا الأحداث التي يعيشها العالم، لأننا عانينا الكثير فيجب علينا أن ندافع عن وطننا بكل قوة وصبر وبدون إقصاء...

أنتم أيها الأساتذة، الأطباء، المحامون والصيادلة والمثقفون، ماذا فعلتم لبلادكم؟ كل ما يهتمكم هو الحصول على امتيازات ومزايا من الاستعمار، ألم تؤنبكم ضمائركم بعد؟ حان الوقت لكي تلحقوا بالصف الشعبي للدفاع عن الوطن. وأنتم أيها البرجوازيون، المزارعون التجار إننا ندرك بالصعاب التي تتلقونها في مهنتكم، لكن ما تجهلونه هو أن اقتصاد الجزائر لن يتطور في ظل الاستعمار بل في ظل الحرية ... وأنتم نساء الجزائر أمهات وأخوات وزوجات يوجد منكن من خلقت الشجاعة والإيمان في نفوس الرجال والبعض، منكن غائبات. إنكن تمثلن نصف السكان، أنتن من تخلقن الحياة والأجيال، وإن مستقبل الجزائر بين أيديكن.

وأنتم شباب الجزائر، عماله وطلابه والبطالون، إنكم تعملون بكد وجهد. اصطفوا وحققوا الديمقراطية وكل حب وإيمان بالمعركة. قولوا لهم أن جزائر الغد هي نحن.

أنتم يا عمال الموانئ والسكك الحديدية، تتحملون كل الظلم والقهر الاستعماري. كافحوا لنيل حقوقكم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. إن حريتكم لن تنجح إلا بالحرية الكبرى، وأنتم أيها

الفلاحون تعلمون أكثر منا ما فعل بكم الاستعمار من مصادرة لأراضيكم ونهبها من غير حق وجعلكم خماسين في أراضيكم انتزعوها منهم واتحدوا معنا.

وأنتم المهاجرين الهاربون من البؤس والباحثون عن لقمة العيش بفرنسا، إنكم هناك تعيشون أسوء معاني الظلم أكثر من بلادكم من تمييز عنصري وقهر وهتك للحقوق وهكذا تقفون أمام هذا الضغط شاركوا معنا إن حركة انتصار الحريات الديمقراطية تريد أن تخرجكم من حالتكم، وتبعث بنداؤها إليكم، فتوحدوا...¹

وصل هذا النداء إلى أذان مصالي فغضب غضبا شديدا وقال: "إن لحول لم يخبرني بفكرة المؤتمر الوطني ولم يأخذ رأيي. إن أعضاء اللجنة المركزية جماعة بيروقراطية، وغير قادرة على التحكم في الأمور، ويتسترون وراء هذا المؤتمر. لن يستطيعوا أبدا تحقيق ما يريدون وسيفشلون...".

في حين اعتبر لحول تأسيس مؤتمر وطني يجمع كل الأحزاب السياسية ومختلف الشرائح بالمجتمع الجزائري قاعدة أساسية للحوار البناء. فقبل أن تدول القضية في هيئة الأمم المتحدة فإن الاتحاد واجب...²

وقد كتب لحول رسالة إلى الحزب الشيوعي الجزائري يعرض عليه الالتحاق بالمؤتمر الوطني، وهذا بعض ما جاء فيها: "رفاقنا الأعضاء نخبركم بوصول رسالتكم المؤرخة يوم 25 يناير 1954، وقدمنا لكم مقترحات تتعلق بالمؤتمر الوطني وعن كيفية تأسيسه، بعدما شكرناكم كثيرا على رغبتكم الملحة لتحقيق المؤتمر

¹ - A, W, O BP 200, Et Nation Algérien, 5 Novembre 1954, N°10.pp2,3.

² - A, W, O BP200

ونحن نقدر ذلك... إن العجلة التي أظهرتموها في هذا الميدان يتوقع أن تؤدي إلى نتيجة معاكسة،... إن عقيدتنا الحالية هي العمل على جعل فكرة المؤتمر فكرة شعبية، وهذا ما يحب عمله، فبرغم المجهودات التي أديناها اليوم... إن فكرة المؤتمر ليست معروفة بصفة كافية بين الجماهير، وحتى بعض الأحزاب لم تنطق بكلمة لحد الآن، فالذي نبحث عنه أولا هو إقامة اجتماعات واسعة نحو فكرة المؤتمر، وبرنامجه، نريد أن نشرك كل المنظمات الجزائرية والجزائريون الذين يرغبون المساهمة في المناقشة والذين يرغبون في أن يقدموا انتقاداتهم البناءة.¹

يقول لحول في هذا المجال: في ندائنا المؤرخ ليوم 10 ديسمبر 1953 بشأن المؤتمر الوطني كان حزينا قد درس وحلل تجربة الجبهة الجزائرية بقصد اتخاذ دروس مهمة، فاستنتجنا بأن عدم مشاركة الشعب بنشاطه في المنظمة كان سببا في فشلها على أن الجبهة كانت في الواقع وفاقا بين الأحزاب الجزائرية أكثر منه منظمة شعبية. من أجل ذلك كان نداؤنا نحو هذا المؤتمر الوطني الجامع... إن كل اتحاد لا يبنى على أساس شعبي فهو في البداية فاشل. وفي هذه الظروف يجب مضاعفة الجهود لتأسيس المؤتمر وسيقول الشعب كلمته، لأنه عندما تكون الجماهير مندمجة أكثر سيكون شعار قوتها قادرا على مضاعفة عملها ففي هذا الوقت الذي نكون قد حضرنا جوا مناسبا يمكن أن نتجه إلى مواقف عملية لإقامة المؤتمر، والذي نطلبه منكم اليوم هو المساهمة في نشر فكرته، فهذه هي الوسيلة الوحيدة التي نقدمها نحو الاتحاد في الظروف الحالية.²

¹ - A, W, O Bp200

² - Op.cit., BP 200.

"إن الذي نرغب فيه هو وحدة فعلية وعملية لتحقيق أهداف الشعب الجزائري، ويجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار مصلحة الشعب فوق كل الاعتبارات الشخصية".

في 01 يناير 1954 اجتمع لحول حسين باللجنة المركزية لمناقشة ضرورة عقد مؤتمر استثنائي واستمر الاجتماع لمدة أربعة أيام، حضره مولاي مبراح بطلب من مصالي الذي أكد نمسكه بطلبه لكامل الصلاحيات والسلطات، وأن قراره في سحب الثقة من أعضاء اللجنة المركزية لا زال قائما، وحينها سافر لحول إلى مصالي لإقناعه بعقد مؤتمر استثنائي. لكن مصالي رفض لقاءه، واتهمه بأنه رجل إصلاحي وأنه بعيد عن المنهج الثوري، وأنه ليس أهلا لتحمل المسؤولية. ومع هذا فقد رفضت اللجنة المركزية المجتمعة في يناير تسليم مطلق الصلاحيات لمصالي الحاج، مؤكدة على ديمقراطية الحوار، ويجب أن يضع مصلحة الشعب فوق الجميع. وأن المؤتمر المزمع عقده سيكون حرا يعبر عن إرادة الكل ويبحث في التوفيق بين المطالب.

وتمكن مصالي الحاج من الرد على أعضاء اللجنة المركزية بأن أشأ " لجنة الخلاص الوطني" في يوم 27 يناير 1954، والتي كلفها بمراقبة اللجنة المركزية وتحركاتها. كما أعلن في يوم 28 مارس من السنة نفسها بأنه أقال لحول حسين من منصبه، وأن كل ما كان يشرف عليه لحول أصبح في تصرف لجنة الخلاص الوطني¹.

لكن لحول رد عليه كتابيا بمقال عنوانه "دعوة للتعقل"، ومما جاء فيه دعوته بأنه: "لا بد من إعادة تنظيم الحزب، واتخاذ إجراءات

¹ - Ibid. BP 200.

للحفاظ على وحدته، وجعله أداة حقيقية وثورية وفاعلة للقضاء على الاستعمار¹.

وفي ظل هذه الظروف ظهرت جريدة أخرى تسمى بـ "PATRIOTE" المناضل كانت بدورها تدعو المناضلين إلى الحذر والترث، ومما ورد فيها:

"إننا نطلب منك أيها المناضل أن لا تدخل هذه المعركة، أن لا تدع نفسك في أي لحظة للسقوط بين انكسار الأحزاب، لذا نحمك المسؤولية، لتحمي وحدتنا..."².

وعلى إثر القرار القاضي بفصل لحول حسين، عمل هذا الأخير على تكوين لجنة مركزية برئاسته، وبعضوية كل من بن خدة، وكيوان، وفروخي، وبودة، وجيلاني، ومسعودي زيتوني، ورقبي، ودحلب، وزوييري، وزيتوني، ويحياوي، ومهري. وأصبحت له جريدتان إحداهما "الأمة الجزائرية" والثانية "صوت الجزائر" كانتا تصدران باللغة الفرنسية « LA nation Algérienne » et « Voix de L'Algérie »³.

وعن ظروف رسالة مصالي وأسباب سحب الثقة من لحول كتبت تقارير الشرطة الفرنسية على لسان مصالي ما يلي:

"بصفتي رئيسا للحزب ومسؤولا أمام الله وأمامكم، وأمام ضميري... إن حركتنا تمر بأزمة منذ ثلاث سنوات، وأنا أحارب لكي أحيي المبادئ الثورية، بينما تراءت من هناك سياسة الليونة والسهولة،

¹ - A. W, O BP 201.

² - Ibid. BP201.

³ - تظاهر ممثلوا حركة انتصار الحريات الديمقراطية بباريس في اليوم الذي صادف عيد الحرية الفرنسي سنة 1897، وكعادته اعتبر الحزب هذه التظاهرة احتجاجا وتذكيرا للوعود الفرنسية في حق الشعب الجزائري في الحرية والمساواة، لكن سرعان ما انقلب الوضع وأطلقت الشرطة الفرنسية الرصاص على المتظاهرين مما أسفر على قتل ست منهم وجرح نحو مائة، واعتبر مصالي الحاج هذه الحادثة جريمة في حق المهاجرين الجزائريين، ومحنتا على النواب الجزائريين وهم عبد الرحمن كيوان، ولحول حسين وسندي علي عبد الحميد، الذين لم يثيروا هذه المسألة في نقاشهم في المجالس البلدية ولم يحتجوا لدى السلطات الفرنسية.

وبيروقراطية كبيرة، فأوجدت الباشاغات والأغاوات... وصلتني مئات الرسائل من المناضلين الذين احتجوا على هذه السياسة داخل البلاد وبفرنسا، وأيضاً صممت اللجنة المركزية حول ما يحدث عند جيراننا بتونس والمغرب الأقصى، في حين خيم على حركتنا الهدوء الذي لم يفهم.

ومن الممكن ربط ذلك بما حدث في تاريخ 14 جويلية 1953¹ الذي سالت فيه دماء زكية لمناضلين بفرنسا. وبعد فشل الجبهة الموحدة الجزائرية، دعت اللجنة المركزية لإنشاء مؤتمر وطني، ولكنه لم ينجح... إنني كنت مرغماً على أخذ قرار بتزع الثقة من اللجنة المركزية لتصرفات أمينها العام، لكن رغم ذلك ظلت متمسكة بامتيازاتها، ومنذ سنين لم أستشر في أهم القضايا التي تخص الحزب، وكثيرون أصبحوا يشكون هذا التسلط. إن لي أشياء كثيرة أود قولها لكنني سأحتفظ بها حتى انعقاد المؤتمر الاستثنائي وسأنظف الدار²... لن أدعو الجميع للانضمام لفيدرالية فرنسا بغية تغيير الإدارة، وسأعمل على تحقيق حرية التعبير والقرار... إن الحالة التي يعيشها الحزب هي نتيجة للسياسية التي قادها أعضاء اللجنة المركزية. إنني أدعوكم للانضمام إلى صفوفنا وأن تقفوا ضد لحول وجماعته...

وأمام تأزم الأوضاع امتثلت فيدرالية فرنسا المصالية، كما بقيت المدن الجزائرية التي يعمل بها أعضاء لجنة الخلاص الوطني التي كونها مصالي الحاج بالجزائر تحت سيطرته أيضاً، لتقف أمام كل المشاريع التي كان لحول حسين وجماعة من اللجنة المركزية يسعون إليها. فصعبت المهمة أمام لحول، وكان عليه أن يتحرك بسرعة لئلا

¹ - A. W. O Rapport De police 1954

² - A. W. O Rapport De police 1953

يستولي المصاليون على مكاتب اللجنة المركزية. فنشاطهم كان واسعا في هذا الإطار، وقام لحول بتنظيم زيارات دعائية داخل الوطن برفقة أحمد بودة ... ونقل مقر اللجنة المركزية إلى مكتب بيجي سولفيرينو Solferino، لمحاولة إعادة ترتيب الأمور المنجرة عن النزاع الذي استغله أعضاء المنظمة الخاصة القديمة والأمين دباغين وجمعية العلماء، بأمل انحلال الحزب، فتزول منافسته للأحزاب الأخرى¹، وبهذا أدرك لحول حسين بأن الأمور انفلتت من بين يديه، ولاحق بواذر انشقاق اللجنة المركزية وانتهائها.

وفي يومي 27 و28 مارس اجتمعت اللجنة المركزية بعدد قليل جدا من الأعضاء، حضره من المركزيين كل من لحول، وابن خدة، وخوان، وسيدي علي عبد الحميد، ومن المصاليين أحمد مزغنة واقترح المصاليون استقالة لحول من اللجنة المركزية وسكرتارية فيدرالية فرنسا، وإرجاع أموال الحزب وتسليمها للمصاليين، بما فيها المكاتب والأرشيف. لكن المركزيين وعلى رأسهم لحول حسين طالبوا بعقد مؤتمر آخر لمناقشة هذه المطالب².

ويقول حربي في هذا الموضوع: "بأن اجتماع 28 مارس سجل إخفاقا للجنة المركزية وعلى رأسها لحول حسين الذي أحس ضرورة تسليم الصلاحيات لمصالي الحاج ولجنة الخلاص ويضيف حربي: "لكن الواقع يثبت أن لحول لم يتنازل على أي شيء لمصالي سوى على مطلب واحد هو تنظيم مؤتمر".

وابتداء من أفريل 1954 بدأ لحول وجماعة المركزيين في تغيير خططهم لكسب المعركة وذلك عبر ثلاث تدابير:

¹ - A. W, O BP 200 Et Nation Algérienne N°1 Op.cit.,¹ Nation Algérienne N°1,

² - Mohamed Harbi Aux origines Du F.L.N Le Populisme Révolutionnaire En Algérie, Op.cit., p53. ET Khalfâ Mammeri Abane Ramdane, Héros De La Guerre D'Algérie, éd, L'harmattan, 1988, p80.

- الحيلولة لأجل عدم إمساك المصاليين زمام الأمور بالحزب،
- عن طريق تحريض المناضلين إلى عدم دفع اشتراكاتهم للحزب، بحيث لا تتوفر الوسائل لمصالي الحاج للقيام بأي عمل.
- دفع رواتب الموظفين وتسبيقها لمدة أشهر عديدة.
- التحالف مع أعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل.

كما دعا لحول مصالي الحاج في رسالة بعثها إليه تحت عنوان "نداء للتفكير"¹، إلى نسيان كل المصالح الشخصية ووضع مصلحة الشعب فوق الجميع حتى لا تهترثقة الشعب في الطرفين، ومن جهة أخرى بعث أعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل في بيان بدون إمضاء شخصي قرروا فيه الانفصال عن المركزيين والمصاليين، مع سلك طريق آخر للمحافظة على أهداف الشعب الجزائري ودعت إلى:

- وحدة الحزب والشعب، كتابة نداء لمؤتمر وطني يجمع فيه كل الفئات ومنها على الخصوص المصاليين والمركزيين لمحاولة التوفيق بينهم.

كما دعوا الشعب الجزائري للانضمام إلى هذه اللجنة لأنها الوحيدة التي لا تبحث عن الصراعات بل للسير قدما نحو تحرير الوطن²، والدليل على ذلك ما نشرته جريدة المناضل patriote حين قالت: إن حيادنا فعال، ونتفهم كل ما يحدث، لكننا نطلب منك أيها المناضل بأن لا تدع نفسك في لحظة للنزاعات الطرفين، ولا تكن سببا في سقوطك، إننا نبحث عن ثورة حقيقية في ظل هذه الظروف العصيبة³.

¹ - Nation Algérienne N° 10, 5 Novembre 1954.

² - تم ذكر هذه المسألة في الصفحة 4

³ - A, W, O BP200.

وكانت جريدة المناضل تطبع بمقر الكشافة في الأقواس
المقابلة لميناء الجزائر تحت إشراف صالح الوانشي ومحفوظ قداش،
وقد أشرف لحول عليها، وكان أيضا يكتب افتتاحيتها، وقد صدر منها
سنة أعداد فقط، ثم توقفت عن الصدور¹

وحتى من طرف الرأي العربي فقد تلقى لجول حسين عدة
رسائل سلمت له من طرف الرابطة العربية تسأله فيها عن الأسباب
الحقيقية لأزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية في وقت تسعى فيه
الشعوب للتحرر²، كما دعت له للسرعة في حل هذه الأزمة التي ستعطل
كل المساعي العربية في محاولة إيجاد حل للقضية الجزائرية، وخاصة
وأن الاستعمار الفرنسي ينتظر الفرصة حتى تشعل نيران الفتنة بين
الأحزاب الجزائرية لتتهمك في صراعها وتفتح بابا للتدخل العدواني
وذاك بتفكيك الصفوف الموحدة، وتناسي الأهداف الحقيقية التي
دافع فيها حزب الشعب عن استقلال بلاده.

وهذا ما جعل لحول يسعى إلى تكوين لجنة جديدة من قدماء
المسؤولين تم تشكيلها كالتالي :

لحول رئيسا، بن خدة أمينا عاما، خوان وفروخي مصطفى،
نوابا للأمين، أحمد بودة مكلف بالمالية، جيلاني نائبا له، وانضم إليهم
بعض ممثلي المنظمة الخاصة مثل دخلي محمد مسعودي زيتوني،
رقيمي، دحلب، شرشالي، زوبيري، عيساوي، عبد الحميد مهري الذي
أصبح رئيس جريدة صوت الجزائر، سيدي علي عبد الحميد، وتمام
عبد المالك. في حين اجتمع حول مصالي كل من أحمد مزغنة، مولاي
مرباح، مسطول محمد، ممشاوي محمد وقناناش محمد. واشتد

¹ - Op. cit. BP 201.

² A, W, O BP 200.

الصراع من جديد بين لحول ومصالي حتى وصلا إلى الضرب في الشوارع وسقوط عدة ضحايا من جراء هذا الصراع.

ومرة أخرى اجتمع لحول بأعضاء اللجنة المركزية يومي 22 و23 ماي 1954 بالجزائر، وأصدر بيانا خاصا جاء فيه: بأننا لا بد أن نبتعد عن هذه المشادات التي لن تؤدي إلى نتيجة لصالح الطرفين، كما إننا ندعو إلى عقد مؤتمر وطني آخر لحركة انتصار الحريات الديمقراطية لمناقشة ما آلت إليه الحركة من تجاوزات.

ومن جانب مصالي فقد اعتبر الاجتماع غير شرعي، وحصل لحول المسؤولية الكاملة في انقسام الحزب، ودعا للتنازل عن الإدارة الجديدة، وتسليم أموال الحزب، بالإضافة إلى كل محلات ومكاتب الحزب، وأرشيفه سياراته إلى غير ذلك إلى لجنة الخلاص الوطني المصالية¹.

مؤتمر هورنو ببلجيكا من 14 جويلية إلى 16 جويلية 1954:

قرر مصالي الحاج عقد مؤتمر استثنائي لمناقشة موضوع الأزمة، واقترح أن يكون مكان الاجتماع بهورنو ببلجيكا لمدة ثلاث أيام مغلقة، وقد حضر المؤتمر 300 شخص، كما ترأس عدة نواب مجموع خلايا ومنظمات الحزب في مختلف أرجاء الوطن وحتى بفرنسا وبلجيكا: (الطلبة، الكشافة، العمال...)².

وانتقل هؤلاء بسرية تامة من الجزائر عبر البواخر ثم السيارات التي عبرت بهم الحدود الفرنسية البلجيكية، واتجهوا نحو قاعة الاجتماع وهي سينما ستار star. وقد اشرف على تنظيم المؤتمر مولاي مرياح، وافتتحه مصالي ولم توجه دعوة للحول ولا للمركزيين لحضور

¹ - A, W, O BP 200.

² Abderrahmane Khiouane Moment Du Mouvement National Textes Et Position Op.cit., p 311.-

هذا المؤتمر، وأعاد مصالي اتهاماته ضد لحول وأعضاء اللجنة المركزية، ورفض انضمامه للجنة الثورية للوحدة والعمل، وقال عنها بأن لها سياسة تقدمية لا تخدم أهدافنا، وستؤدي بالجزائر للهلاك.

وأما عن قرارات المؤتمر فاهم ما جاء فيها :

1. تطهير الحزب من ثماني أشخاص يعتبرون المسئولون على انقسام حركة انتصار الحريات الديمقراطية وعلى رأسهم: لحول حسين، بن يوسف بن خدة، سيدي علي عبد الحميد، عبد الرحمن كيوان، أحمد بودة، محمد يزيد، الوانثي مصطفى، وفروخي مصطفى.
2. منح كامل الصلاحيات لرئيس الحزب مصالي الحاج.
3. إعادة تنظيم الحزب.
4. إدماج المناضلين الذين طردوا من اللجنة المركزية وحل اللجنة القديمة، وطرد أعضائها.
5. استخدام القوة لاسترجاع كل ما يملكه الحزب وتجميد الاشتراكات.
6. تبني سياسة عامة وعملية تركز مبادئها على نفس برنامج حزب الشعب الجزائري¹.

لم يبدو مؤتمر هورنو موحدا للجهات المتنازعة، بل كان مؤتمر صراعات وجهات، فأصبحت القضية قضية تصفية حسابات لا غير، ومع فوز مصالي في هذه الجولة، فما كان لحول ليخسر شيئا وقد ضم في صفه العديد من رجال الثقافة والمكانة الرفيعة في المجتمع، كما أنه تمكن من الاستحواذ على كل أرشيف الحزب، وظل الصراع قائما بين الطرفين في تكوين مناصرين وجليهم بكل الوسائل.

فلم يكن هذا المؤتمر إذا لحل القضايا العالقة والحقيقية لتحقيق الهدف الذي من أجله أنشئ الحزب وهو تحقيق الاستقلال،

¹-Nation Algérienne N°1 Septembre 1954 p1.

بل كان مؤتمر صراعات بين الجماعتين واتهامات بين الطرفين. فإذا كان المركزيون جماعة متحضرة تقدمية تحاول حل المشاكل بالطرق السلمية فإنها قد اتهمت المصاليين بالعنف والتعصب، وأن مصالي يسعى لتحقيق المصلحة الشخصية دون المصلحة العامة، والدليل على هذا امتناع مصالي من استدعاء اللجنة المركزية لطرح النقاش، وكان معظم من حضروا مؤتمر هورنو من أوربا، تحزبوا لصالح مصالي، مما أثر سلباً على سير المؤتمر ومجانبته الطريق في تحقيق الاستقلال.

مؤتمر المركزيين بالجزائر

ورداً على مؤتمر هورنو اجتمع لحول مع أعضاء اللجنة المركزية بالجزائر من يوم 13 إلى 15 أوت 1954م¹ بحضور هذا المؤتمر: بن يوسف بن خدة، وأحمد بودة، والوانشي صالح، ومحمد يزيد، وسعد دحلب، وعبد الرحمن كيوان، وابن الشيخ الحسين، وصالح معيزة، ومسعودي زيتوني، وعبد الحميد مهري، موسى بولكرو، والطيب بولحروف، ومحمد دخلي، ومحمد العربي دماغ العتروس، ومبارك الجيلاني، ومصطفى فروخي، وطاهر العجوزي، ومسعود قراج والهاشي حمود، وراجف بلقاسم وغيرهم من المركزيين الذين قدروا بـ 200 عضواً بنادي الرشاد، قرروا معارضة مصالي، والتأكيد على النقاط التالية:

1. رفض قرارات مؤتمر هورنو.
2. رفض كل الاتهامات الموجهة إليهم.
3. إقصاء مصالي، ومزغنة، ومولاي مرياح، من جميع الوظائف.
4. حذف منصب الرئاسة الفردية، وتنظيم الحزب وقيادته جماعياً.

¹ - Ibid. Et A, W, O, BP200.

وبعد المؤتمر مباشرة حدثت مصادمات دموية بين المصاليين والمركزيين حيث شجع مصالي بنيور أنصاره عل أن لا يتركوا مكاتب الحركة بيد لحول وجماعته، وفي هذا الشأن يقول مصالي :

"لقد حققت مبادرة مناضلي الجزائر العاصمة التي تجلت في 28 أوت 1954 إرادة الشعب الجزائري في استرجاع ملكية وأموال الحزب وإنني احبي شخصا هذه المبادرة، وأوجه تهاني الحارة إلى مناضلي العاصمة، وإلى الشعب الذي سهل بدعمه هذه المهمة."

ولم يبق الوضع عند هذا الحد بل ازداد سوءا، خاصة بعد إصدار لحول لجريدة جديدة تتعلق باللجنة المركزية المنحلة باسم الأمة الجزائرية¹. Nation Algérienne، وقد دعا ممثلي اللجنة المركزية للقيام بعملية توزيع أعداد منها في 03 من سبتمبر 1954، وسبب ظهور جريدة الأمة ارتباكا واضطرابا لدى المصاليين الذين حاولوا منع موزعيها من المرور، وطاردوهم حتى وصل بهم الأمر إلى حد ضرب لحول وجماعته بالشارع وذلك من أجل منع الشعب من قراءة الجريدة، وليست هي المرة الوحيدة التي يتعرض فيها لحول للضرب، ولولا دفاعه عن نفسه وتدخل الشرطة الفرنسية للقي مصرعه في ظل هذا الاعتداء²

وعن هذا الاعتداء الذي قامت به جماعة مصالي يغلق لحول في الجريدة ذاتها على أسلوب مصالي قائلا:

"إن الخوف من الحقيقة هو الذي جعل مصالي وأتباعه يقفون حاجزا أمام نشر جريدتنا أن مصالي يهرب من عدالة مؤتمر ديمقراطي، إن جريدة الأمة تعلن بأنها تعبر عن إرادة الشعب الجزائري، وتفصح

¹ - Ibid. Et A, W, O, BP200.

² - Ibid. Et A, W, O, BP200.

حقيقة مصالي، وتسعى إلى تحقيق الديمقراطية بعيدة عن ديكتاتورية المصاليين...¹

وفي ذات الشأن تذكر تقارير الشرطة الفرنسية مؤكدة ما حدث للحول وجماعته "بأن لحول وأنصاره تعرضوا لهجوم أنصار مصالي بالشوارع، ومنعواهم من توزيع جريدة الأمة لعدة أيام يوم 3 و10 سبتمبر 1954 بالجزائر العاصمة، 1 أكتوبر بالبليدة، وقسنطينة، وسكيكدة وعدة مناطق بالغرب الجزائري...²

وفي هذه الظروف حاول كل من خيضر، بون بله أحمد، وآيت أحمد حسين وفروخي التدخل لأجل إنهاء الصراع بين الطرفين لئلا تستغل فرنسا الوضع وتنقسم الحركة الوطنية.

وبسب تصرفات المصاليين رأى لحول وجماعته أن مصالي هو السبب الرئيسي في ما آل إليه الحزب، وعجزه عن تجاوز المشاكل البسيطة جعله يكتفي بإصدار عدة قرارات تمس القضايا التنظيمية ونسى روح التضحيات التي ضحّاها لحول في سبيل إعادة بناء دعائم الحزب.

كما أنه اغتصب كل الحقوق الديمقراطية حين طلب رئاسة الحزب وأن تسند له جميع الصلاحيات، وقام باتهام لحول بالسعي نحو سياسة الإصلاحات، وخاصة في عهد جاك شوفال لي Jacques Chevalier، الذي اعتمدت سياسته على التقرب من حركة انتصار الحريات الديمقراطية، واعتبر كل من لحول، وسيدي علي عبد الحميد وعبد الرحمن كيوان خداما للإدارة الاستعمارية، ورغم خطورة هذه الاتهامات، إلا أن لحول تجاهلها وحاول لم شمل الحزب من جديد.

¹ - Nation Algérienne, Op.cit., N° 2.

² - محمد عباس

ويضيف لحول قائلا بأن الذين زادوا الطين بله هم أحمد مزغنة، ومولاي مرياح الذين اعتبروا أنفسهم أهلا لثقة مصالي، فعوض سعيهم لحل النزاع أثاروا نزاعات أشد، وذلك حين قاموا بنشر أخبار مزيفة عن عمل اللجنة المركزية، مما أثار غضب مصالي خصوصا وأن إقامته كانت جبرية في نيور، وإن ابتعاده عن الجزائر جعله يشك في خديعة لحول وجماعته، وأنهم يسعون للقضاء عليه. ثم يواصل حديثه: "أن كل ما كتبه مصالي الحاج عنا في ظل الأزمة هو من تأثيره المباشر بأفكار التروتسكيين الذين زاروه، وطلبوا منه أن يتبنى سياسية أخرى لنيل مطالبه، فابتعد عن مذهب الحزب الاستقلالي ورفض تدخل اللجنة الثورية للوحدة والعمل، التي قال عنها بأنها تسير نحو طريق مسدود، في الوقت الذي تسترجع فيه الشعوب المستعمرة استقلالها، يحرمون مصالي من مواصلة درب الكفاح، كما أنه صرح الصحفيين بأن يفضل التروتسكيين على لحول وجماعة المركزين..."¹

ويضيف محمد عباس على لسان لحول حسين قائلا:

إن مصالي الحاج لم يتطور كثيرا على صعيد الممارسات السياسية سواء داخل الحزب أم على مستوى العمل السياسي، فبذل العمل الجماعي المنهجي كان يفضل العمل الفردي وأسلوب الارتجال وكان يبدو في مطلع الخمسينات أنه لم يستطع التخلص من مرحلة الإثارة والتحريض الجماهيري، وأحيانا كان النقاش يحتد داخل الهيئات القيادية حول ضرورة تجاوز الحالة التي كان عليها النشاط السياسي تحت ضغط القاعدة النضالية، وعندما يصل النقاش إلى ذروته، لا يجد مصالي ما يرد به غير اقتراحه لمنشور جديد.²

¹ - A, W, O BP 200.

² - A, W, O BP 200.

وفي ظل هذه الأحداث اقترحت قيادة الحزب على مصالي مغادرة الجزائر وفرنسا والالتحاق بمصر مثلا، حيث يدعو للقضية بفعالية أكبر، ويمكن أن يحصل على الوسائل والإمكانات اللازمة لإشعال الثورة المسلحة واستمراريتها.

وقد كان مصالي كثيرا ما يحرج القيادة بتصريحاته العنيفة التي تدفع إدارة الاحتلال إلى وقفه وسجنه، ونظل نطالب بالإفراج عنه بدل المطالبة باستقلال الجزائر. لكن مصالي رفض هذا الاقتراح متوهما أن ذلك مؤامرة تستهدف إبعاده وتحييده.

ثم إن وقوع مصالي تحت تأثير عناصر الأهمية الرابعة مثل جماعة لامبير ولومون، كان له تأثيره الخاص، ولا شك أنها أفسدت عليه رأيه وأمره، لقد كانت هذه العناصر وأشباهها سببا في العديد من المشاكل التي يعانيها الشعب الجزائري¹.

هذا عن ما قاله لحول في شأن مصالي. أما عن رأي هذا الأخير فيقول:

"إنني لم أثق بتاتا بما يحدث للحزب وأنا داخل السجن، وكنت أتلقي الأخبار من الجرائد والصحفيين الذين زاروني، فوحدت بأن دوري في الحزب أصبح ضيقا جدا، كما كنت أجهل عدة أشياء، وحتى الوثائق كانت تخفى ولا تسلم لي لأطلع عليها، ... هذا ما جعل لحول يصبح رجل الحزب الوحيد، فكان قبل أن يكون أمينا عاما مسيرا للحزب منذ 1946، ثم ليصبح أمينا عاما رسميا مع أوائل يناير 1949.

ومنذ ذلك الحين استحوذ لحول على الحزب، ثم تراجع وأصبح أكثر ليونة، فانتشرت البيروقراطية داخل الحزب، وطرده قدماء المناضلين من الحزب، ليسيقي على أتباعه فقط، لم يكن للحول أي

¹ - A, W, O BP 200.

سلطة فالذين كانت بأيديهم مقاليد التصرف هم الطبقة المثقفة التي سيطرت على فكره، وعمله، كعجزه عن الرد على الإدارة الاستعمارية حين صادرت أعداد جريدة الجزائر الحرة التي بلغت 25.000 نسخة، مما أقلق المناضلين¹، وهذا الجمود سمح بظهور مخالفات قانونية. فلم يكن أعضاء اللجنة المركزية أهلا للمسؤولية حين تسلم لهم المهام بل وضعوا أمام نصب أعينهم تحقيق أغراضهم الشخصية، وكذلك حين أرسل شوقي مصطفى إلى تونس في صيف 1950 للاتصال بجماعة الدستور التونسي في إطار السعي نحو وحدة المغرب العربي لمحاربة الاستعمار، لمدة خمسة أيام، لكن شوقي تعدى مدة مهمته وبقي 15 يوما رافقته زوجته وصديقه شنتوف، وكان عليه أن يتم هذه المهمة بأسرع وقت ليتجه لمهمة أخرى، بينما كان لحول جامدا ولم يتصرف في هذا التجاوز...²

أما خوان فيرد على هذا الموقف لمصالي: "إن مصالي ورجاله كانوا يعيشون في ضباب كثيف لم يزل عن أعينهم، وأرادوا الابتعاد عن أهداف الحزب، واقحام الشعب الجزائري في معركة هو في غنى عنها، ولأنه أراد أن يكون ديكتاتورا لا غير..."³

وقام بتكوين حركة جديدة سماها "الحركة الوطنية" الجزائرية، M.N.A تمثّل دورها في استرجاع مناضلي ومناصري مصالي الحاج بالجزائر وفرنسا، كما كان لها دور في توسيع النزاع حتى اقتتل المصاليون والمركزيين بالشوارع. وأمام هذا النزاع المحتدم بين المصاليين والمركزيين حاول أصحاب اللجنة الثورية للوحدة والعمل "السعي أكثر

¹ - Abderahmane Kiouane, Op.cit. p311.

² - A,W,O Bp 200

³ - عبد الرحمن بن إبراهيم العقون الكفاح السياسي الجزء الثالث نفس المرجع ص450.

من مرة بين الطرفين لتوقيف النزاعات لكنها لم توفق في الأخير¹. وقد سبق لها في هذا السعي أن رفضت المؤتمر الاستثنائي الذي عقده مصالي بغياب المركزين والذي زاد من شدة الأزمة.

لم يكن لحول مقتنعا باختيار موعد الثورة ريثما ينهي خلافاته مع مصالي. وبخصوص هذا الموضوع يذكر عبد الرحمن العقون قائلا:
"إن لحول اتصل مرتين برجال اللجنة الثورية للوحدة والعمل، وطلب منهم تأخير تفجير الثورة، حتى يتمكن من توسيع اتصاله بفصائل مناضلي الحركة الوطنية، وإقامة أرضية متينة وحدوية وأيضا تحسين إدارة القيادة، لكن رجال اللجنة الثورية كانوا مستعجلين للانطلاق في العمل...."²

ولم تتوقف المحادثات بين لحول واللجنة الثورية ففي 14 جوان 1954 حيث التقى بوضياف، بن بولعيد مصطفى، وبن بله أحمد، وخيضر محمد، ولحول حسين، ومحمد يزيد بسويسرا للاتفاق على الثورة الجزائرية، وكان لحول قد طمأنهم بقوله: إننا سنكون مستعدين للقيام بالثورة وسيتم إلحاق أعضاء اللجنة المركزية بالجهة، ووعده بتحضير ملف قضية الجزائر لعرضه على هيئة الأمم المتحدة³.

وقد حاول كل من العربي بن مهيدي، ومصطفى بن بولعيد، وديدوش مراد، استمالة لحول مع بداية أبريل ثم جوان وجويلية، باعتباره الممول الوحيد للثورة لأنه يملك أموال الحزب وأرشيفه وبدا لحول متحفظا من هذا الأمر، ليستمر ذلك النقاش بين لحول

¹ - عبد الرحمن بن إبراهيم العقون نفس المرجع والصفحة

² - Courriere Yves Le Fils Du Toussaint Rouge Tome 1, éd Arthème Fayard 1971-p72.

³ - Courriere, Op.Cit. p72

وبوضياف مرة أخرى ومحاولة إقناعه بضرورة الإسراع في الانضمام للثورة¹.

واشترط لحول على بوضياف عدة شروط لكي يوافق على الثورة منها:

1. أن تكون الثورة مستمدة من الشعب.
2. البحث عن الوسائل المادية والمعنوية لمساندة الثورة.
3. كيفية تأمين الدعم الخارجي للثورة.

أما بوضياف فقد فرد على حول بقوله: "لو انتظرنا توفير كل هذه الشروط لن تنطلق الثورة أبدا"

ولأجل جس نبض الشعب الجزائري ورغبته في الثورة ضد الاستعمار قام كل من أعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل مع حول حسين بزيارات لبعض مناطق الجزائر، كان أهمها بالشرق الجزائري والخصوص قسنطينة، حيث التقى حول بالمركزيين وتجمع حوله جمع غفير من الفلاحين والطبقة العامة من الشعب الجزائري ليتكلم طويلا عن مشروع الثورة، فشرح لهم الظروف التي يمر بها الحزب في ظل الأزمة التي حصلت، وطلب منهم التريث. ثم انتقل إلى البلدة وكان من أعضاء اللجنة الثورية بوضياف وسويداني بوجمعة فقال لحول للبلديين:

"كيف لنا أن نغامر بأرواحنا، ونعرض أكفاء رجالنا في حرب لم نحضر لها مسبقا لا مادي ولا معنوي، ومن منا يعرف هل سيتحقق هذا الحلم أم لا؟

فاعترضه بوضياف قائلا:

"إننا سمعنا لرأيك مدة ساعة، والآن حان دورنا لشرح الأسباب التي دعتنا للتفكير في هذا الموضوع، إن لجنتنا مستعدة معنويا،

¹ - Ibid, p75.

وسنبحث عن الوسائل المادية لتدعيم مشروعنا، ونلحق بإخواننا التونسيين والمغاربة الذين يحاربون الاستعمار الفرنسي، لن نبقي قابعين ننتظر الفرج، بل سنتحرك، إن الفيتنام يقاوم فرنسا وسيقتصر لا محالة وذاك بقوة وإيمان الشعب".

فأخذ لحول الكلمة منه قائلا بأننا سننظر في الموضوع.

وبعد محاولات عديدة منح لحول لبوضياف وابن بولعيد ما كان يوجد بخزينة الحزب الذي قدر بـ 5 ملايين و300 ألف فرنك قديم. سلمها لهما في بيته بشارع Maringo مارينغو.

وبعد ذلك سافر لحول ومحمد إلى القاهرة للقاء بن بلة أحمد، بوضياف لكي يدعوهم للتريث والتفكير من جديد، لكن بعد أيام اندلعت الثورة بالجزائر، ولم يعد لحول للجزائر بل بقي هناك، ليتسلم مهمته الجديدة ألا وهي تمثيل الجزائر في اللجنة الخارجية لجهة التحرير الوطني التي تأسست في 31 أكتوبر 1954، وما كان على لحول إلى أن حل اللجنة المركزية وينظم إلى هذا الجهة، أمام إصرار الزعماء على الثورة. وبذلك أصبح لحول حسين عضو من أعضاء الوفد الخارجي الذي سافر إلى القاهرة.

دليل المختصرات:

Archives de la Wilaya D'Oran. A, W, O

BP ; Bulletin Politique.